رسالة الجمة الوحدة
لابن الفضل

الكتب والرسائل عبارة عن الالفاظ
المخصوصة باعتبار دلالتها على المعاني
المخصوصة والالفاظ احتمالات في الكتب والرسائل
سبقة على ما يستفاد من كلام المحقق الشريف
قدس سره في حاشية شرح التلخيص ثانيها كون
الكتاب عبارة عن النقوش الدالة على تلك الالفاظ
بتوسط الالفاظ وثالثها كونها عبارة عن المعاني
المخصوصة باعتبار كونها منفهمة

بسم الله الرحمن الرحيم

ان احسن ما يفتح به المنطوق والكلام ويحمد الواحد الذي برأ الانام ونصب جهات دالة على وحدته على وجوه الدهور والاعوام وابرى ما يتم به البلابل في الحدائق صلوة من جلت بدره كلما اختلف الليل والنهار والصلوة والسلام على محمد المبعوث بمعجزاته الباهرة الى كافة الخلايق وعلى آله الغايق وبعد فهذه تحقيقات شريفة بعبارات رافعة شائق معانيها الاذهان بل تدقيقات غامضة تعجب استماعها الاذان علقتها على المبحث المتداول فيما بين المحصلين الموسوم بجزئية الوحدة بين المتعلقين المشتملة على اشارة الى لطايف امور لا يلوح عليه اثر الارتياب والمتضمنة على اشياء تهتز ام الكتاب وقد كنت منكاثرا في مطالعتها ومتجاسرا في مناظرتها حتى لم يخف شيء من رموزها ورفعت الحجب والاستار من وجوه كنوزها واطلعت فيها على نكات لا يهتدي اليها بدون المعالم الا الالمعي ولا يسترشد بها الا الاوحدي فشمرت عن ساق الجد لاستخراج نفايس درر قد احتجبت جلابيب عبارته واستكشاف عرايس غرر قد استترت تحت براقيع استعارته ضاما اليها ما سمعته من استاذنا المحقق ومخدومنا المدقق بل عامة ما اوردناه من فوائده وجلدة ما ذكرناه من عوايده فجاء بحمد الله رسالة جامعة لفوايد لم يسمع بمثلها الاذان وحاوية لفرايد لم يطمئن بمثلها النفس فيقبلها الجنان فان ردتها الاغبياء فسيقبلها الاذكياء وبالله التوفيق

وحيده

وبعده اذ مهمة التحقيق واعلم ان القوم قد اوردوا في اوايل كتب
الفن بحثا طويلا وبنوا فيه امورا يتوقف الشروع عليها على وجه
البصيرة وتعرفة تحصيل الفن وسموه بالمقدمة وطولوا فيه الكلام نظرا
بكاد يمتنع عن الاحاطة والضبط تسهيلا للتعلم والمضي تركها راسا
وقصر على ما هو المقصود ورد منه الى الايجاز وكون كتابه للمبتدي
الذي تحصيله قشري فلا ينفعه في التحصيل البصيرة ولا ما يوجب الرغبة
بل غاية امره ان يعسر المعلم على حفظ ما في الكتاب والشارح للاراد
ان يقتفي اثر القوم تتميما للفائدة وتكميلا للعايدة اورد ما هو ملخص
ذلك المبحث ولبته فصدر بالامر بالعلم اهتماما بشانه لكونه مناط
تحقيق الكلام القوم فقال اعلم ايها الطالب المسترشد ان من حق
كل طالب كثرة امر امورا متكثرة علما كانت او غيره مدونة او غير
مدونة كائنة تلك الكثرة بحيث تضبطها اي تجعل تلك الكثرة مظبوطة
بحيث لا يخرج منها ما يجب دخولها فيها جهت وحدة اي جهت وامر صار
سببا لوحدة تلك الكثرة المورد المتكثرة في ذواتها والمتعددة في انفسها
واستحسن سببها عدها شيئا واحدا او سميتها باسم واحد وتفردها
بالتدوين ان كانت من المعلوم مثلا كل علم عبارة عن المسائل المتكثرة
المتعددة ومع ذلك قد عدوه شيئا واحدا وسموه باسم واحد وافردوه
بالتدوين فلا شك ان هناك امرا مناسبا تلك الكثرة ويرتبط به بعضها
ببعض وبواسطته استحسن عدها علما واحدا فذلك هو الامر جهة
الوحدة بمعنى جهة صارت سببا للوحدة الاعتبارية تلك الامور
المتكثرة فاضافة الجهة الى الوحدة لامية من قبيل اضافة السبب

وقوله اعلم ان من حق كل طالب كثرة
اشارة الى الكبرى وتقرير القياس
المنطقي علم وكل علم مدون كثرة
تضبطها جهة وحدة وكل كثرة
كثرة تضبطها جهة وحدة
ان يعرف تلك الجهة

كثرة خلاف
الوحدة ذكر لفائدة
وارد اشتق
فحاذا في باب
ذكر الخواص
الكل

فوله جهة وحدة من قبيل
اضافة السبب
الى المسبب
اي المسترشد

قوله كل علم عبارة عن المسائل اي طالب الارشاد
المتكثرة يعني ان كل علم هو
المسائل المتكثرة
المتعددة

الا المسبب فقوله تضبطها صفة كثيرة احترازعن المسائل المتكثرة المجموعة
من عدة علوم متخالفة لانها وان كانت متشاركة في انها احكام
بامور على اخر لكن تلك المشاركة ليست مما يستحسن بسببها عدة
تلك المسائل علما واحدا فمن حق كل طالب امر واحد الى يتصوره
بخصوصه وقال بعضنا واستاذنا صدر المحققين لا زال كاسمه صدرا
للعجز لا دام العقول ما من كثرة الا ولها جهة تضبطها وتجعلها واحدة
اعتبارا واقلها مشاركة الامور في انها موجودات لكن منها
اعتبر ضبط تلك الجهة ايا ما كالمسائل المشاركة في امر يعتد به كالموضوع
والغاية ومنها ما لم يعتبر ضبطها كالمسائل الكثيرة الغير المشاركة في امر
يعتد به فقوله تضبطها اشارة الى جهة اعتبر ضبطها كما هو متبادر
لا ما امكن ان يعتبر فيخرج المسائل المجموعة من علوم اذ المشاركة
المذكورة وان كانت جهة يضبطها الا انها لم تعتبر لعدم كونها في
امر يعتد به هذا كلام تحقيقي لا ريب فيه الا انه مبني على ان
المراد بجهة الوحدة الامر الذي صار سببا لوحدة الكثرة سواء
استحسن بسببها عدة شتى واحدا او لا ولا شك انه لا يوجد
على هذا كثرة لا تضبطها جهة وحدة وحا يقضي منه العجب
انه اراد بعضهم بالجهة ما ذكرنا وقال مع ذلك ان قوله تضبطها
قيد واقعي لا احترازي اذ لا يوجد كثرة لا تضبطها جهة وحدة
فاعرف فقد اورد والمقصود من شرح الكتاب على قوله من حق
كل طالب كثرة انه لا يفيد المقصد وهو ان ليس كل حق كل طالب
المسائل المنطقية ان يعرفها بتلك الجهة اذ الكثرة لكونها مجملة

ع قوله

ع لكونها مشتملة على احكام امور على آخر ١٢

ع قوله ان يعتبر ضبط

بل يخالف ما قرره السيد ع شرح حاشية القطب قسم الاله جهة وحدة ع والا ما ليس له تلك سهله

في قوة من حق كل طالب بعض الكثرة فلا يفيد النقص وهو
طرد اختصوا بالامر فيه فتشبثوا بمادة باء التنوين في الكثرة
للعموم كما في تمرة خير من جرادة ومادة بان بالهملة عند العلماء
البلاغة قد تكون في قوة الطلبية وقفا للترجيح احد المتساوين
على الآخر اقول هذا بناء على ان يعتبر قيد دل على على لفظ الطالبين
فقط ويكون اضافة الى الكثرة المجردة بقطع النظر عن اضافة من غير
توقف للمشمول في المضاف اليه وجودا وعدما واذا لا يغير
دخول السور على مجموع المضاف والمضاف اليه بان يغير الحكم
الاضافة مقدما على السور فيكون المعنى ان من حق كل من
يصدق عليه هذا المفهوم اي مفهوم طالب الكثرة على قياس
كل رجل يأتيني فله درهم لافاد النقص افادة ظ هذا هو التحقيق
وبالقبول حقيق اذ انا اليه التمسك بجعل التوقيف فلا تصغى الى
ما ورد وافاده وقع اول من وقع فيه من قلة التدبر وتبعه
الباقون لمنعهم ربقة التقليد عن التفكر وهم يحسبون انهم
يحسنون صنعا الا ليس ما كانوا يصنعون لو كانوا يعلمون وبالجملة
النقص انه يلقى بحال كل من هو طالب الكثرة ولها جهة يضبطها
ان يعرفها اي ما تلك الكثرة المطلوبة بتلك الجهة اي يتصورها بحصولها
بتعريف المفهوم ومن تلك الجهة النظامية لها فيحصل للطالب
العلم الاجمالي بملك الكثرة وتكون بحيث تمتاز عما عداها عنده
فالعلم الحاصل من تلك الجهة العلم الاجمالي وعلى الوجه الكلي
اذ الكثرة لكونها جزئيات يتوقف تحصيلها على الوجه الجزئي

وقد ناقش بعض المتأخرين علينا ان الكثرة
ليست بقضية فضلا عن ان تكون جهلية
وقلنا في جوابه كانه مبتنى على ان المراد ان الكثرة
المطلوبة من حق كل طالبها ان يعرفها الخ
والحق الحقيق بالقبول ما اوردناه في الكتاب
ولا يحول حوله الايراد المذكور ولا
المناقشة المزبورة منه

ومفصلة بالاحساس بها والمباشرة بكل منها على حدة وذا على تقدير
امكانه لا يكون الا بعد الشروع في تلك الكثرة وتحصيل كل منها فكيف يكون
مقدمة للشروع فيها واما بهذه المعاني اشار بقوله وتحصل الشعور بها
اي العلم الاجمالي بتلك الكثرة بتلك الجهة او بسبب تلك الجهة بتلك
الكثرة قبل الشروع فيها اي في تلك الكثرة والشروع في الشيء التلبس به
ولو بجزء منه فضمير بها راجع الى الكثرة والباء وصلة الشعور فيكون
على منوال الضمائر الآخر لكن قولنا بتلك الجهة محذوف اعتمادا
على سبق ذكره او الضمير للجهة والباء بسببه وصلة الشعور مقدرة وهو
قولنا بتلك الكثرة وامر التفكيك سهل وانما كانه يتصور الكثرة
المضبوطة بالجهة بخصوصها بتلك الجهة من حيث كل طالبها اذ لولاه
فاما ان لا يتصورها اصلا فيمتنع طلبها اذ هو توجه النفس
نحو الشيء وتوجه النفس نحو المجهول المطلق من جميع الوجوه محال واما
ان يتصورها لكن لا بخصوصها بل بوجه شامل لها ولغيرها
فلا يتصور طلبها بخصوصها اذ الطلب لكونه فعلا اختياريا لا
يتصور بدون ارادة تتعلق بخصوص المطلوب فلم يتصور بخصوصها
بحيث تمتاز عما عداها بل بوجه عام لم ينبعث منه شوق اليها
بل الى افرادها فلم يتمز عنده المطلوب عن غيره فلا يتحقق ارادة
تتعلق بخصوصها فيمتنع الطلب ولكن اندفع الى طلبها من حيث
انها جزئية لذلك الوجه العام الشامل لها ولغيرها فعسى ان يوجد
الطلب الى غيرها فيفوت ما بعينه ويضيع وقته فيما لا يعنيه
واما ان يتصورها بخصوصها لكن لا بتلك الجهة بل يتصور كل واحد

من تلك الكثرة بحصة ما فيتعسر بل يتعذر لكثرتها بل عدم تناهيها
فعلى هذا التحقيق يجب ان يقع يأس الطالب من فوات شيء
مما يبقيه وهو ما يكون من الكثرة المطلوبة ويأس عن صرف الهمة
وشطر من الزمان الا ما لا يبقيه وهو الا يكون منها فيكون كمن
ركب مثل هذا البحر فيحصل حظ عشواء وفائدة اللام الفاتح فيرد
ان المناسب اما ذكر فوائد جميع الاقسام او الاقتصار على فائدة
القسم الثالث وهو التقصي والخلاص عن التعسر بل التعذر اذا
لنفي والاثبات في الكلام المقيد بوجه ما ان الى القيد وهو ههنا
قوله تلك الجهة الا ان يقال اذا تعذر تصور كل بخصوصه يكون
او قاته مصروفا في شرط الطلب الذي هو تصور المطلوب فلم
يحصل بعد فلا تصور الفراغ منه الى تحصيل المط فيفوت ما يبقيه
وهو المط ويضيع وقته فيما لا يبقيه وهو شرط المط واذا تعسر
فيصرف شطرا من الزمان الى تحصيل الشرط فربما لا يسع باقي زمانه
تحصيل المط او يمله تحصيل الشرط فيتقاعد عن تصور الطلب بعد الشرح
فينفض الى الفوات والضايع والتضياع وبالجملة فائدة اللام الثالث
ايضا الامن من الفوات والتضياع واما بيان حصول الامن
من الفوات والضياع عند موقتها بخصوصها بتلك الجهة فهو ان
من تصور مثلا علما برسمه فقد علل تعليلا تاما فمن ان يعلم كل
مسئلة يرد عليه انها منه ام لا بواسطة حصول مقدمتين كليتين من
طرد التعريف وعكسه بان يضمها الى اصغر مسئلة الحصول
فيحصل له مطلوب به فبذلك يحاول من سلك طريقا ان يشاهد

اي تصور الرسم

فالمعرفة يعني اما ذكره من فائدة اعادت لفظ ان يعرف من فوائد تفسير المحشي
وهو التنبيه على المغايرة بان الاول بمعنى التصور الرابع والثاني
بمعنى التصديق فهو خليد افندي

يجب على الطالب تصديق تلك الفائدة
اذ لو لم يجب على الطالب تصديق تلك الفائدة

اما ان يصدق بفائدة مختصة بها معينة
واما ان يصدق بفائدة مترتبة عليها في الواقع
واما ان يصدق بفائدة معتدة بها في النظر
الى عشقة له تعرض في تحصيل ذلك
الكثرة
واما ان يصدق بوجه عام
واما ان يصدق بوجه كلي

لكن لا يجوز ان يصدق بفائدة مختصة بتلك الفائدة المذكورة من حق الطالب اذ لم يصدق
ولا يجوز بفائدة مترتبة عليها في الواقع بفائدة فيه فيستحيل اقدامه عليه
ولا يجوز ان يصدق بفائدة معتدة بها في النظر والشروع فيه اذ الشروع لكونه فعلا اختياريا لا يمكن بدونها التصديق
ولا يجوز ان يصدق بوجه كلي بفائدة فيه او يصدق بفائدة لكن لا يصدق بما يختص بها بان يصدق
ولا يجوز ان يصدق بوجه عام بان لها فائدة ما على الوجه الكلي فيلزم الترجيح بلا مرجح اذ لا يترجح
فيجب على الطالب تصديق تلك شيء مما يؤدي الى فائدة ما على ما سواه لحصول تلك الفائدة من كل
الفائدة فكذا منها فانبعاث الشوق الاكيد بخصوصه دون واحد ترجح بلا مرجح
او يصدق بفائدة مختصة بها لكن لا يصدق بما هو متعلق بان
يصدق بان لها فائدة تختص بها فلا ينبعث منه شوق اكيد
الى الواحد بخصوصه دون واحد لان الاصل الفائدة مشترك بين
جميع الافعال ومجرد الاختصاص ليس امرا شوقيا فينبعث
الشوق الاكيد الى شيء دون غيره واما كون تلك الفائدة مترتبة
عليها في الواقع ومعتدا بها فانما هو ليزداد الطالب بعد الشروع
جدا في جده وجهده على انه يميز وشاطا في سروره و

واحاصل ان الفائدة مقيدة بامور
كونها مترتبة وكون ترتبها في الواقع
وكونها مختصة بها وكونها معينة
وكونها معتدة وكون الاعتداد بالنظر
الى عشقة تعرض له قدري خليد
افندي

وتلذذه لوجدانا ما يتمناه ويعتقد حصوله فما شرع فيه ولا يكون
سعيه ولا وجه حيث لا فائدة في نظره او عرفا واذ لو اعتقد بما لا يترتب
عليه فربما زال اعتقاده في اثناء سعيه لعدم وجدان المناسبة
بين ما يعتقد ترتبه وبين ما حصل له فيصير عبثا بلا فائدة في نظره
فيقطع فتضيع سعيه ولو اعتقد بما لا يعتقد به مما يترتب عليه
لعدّ العرف اكده فيه عبثا وبذلك يعترف جده ويضعف همته
فالعبث كل ما يترتب عليه فائدة اصلا او يترتب عليه ما لا يعتقد به
ثم اعلم ان كل امر يترتب على الفعل فهو من حيث انه يحاط طرف
الفعل فغائية يسمى غاية ومن حيث انه يترتب عليه ويثمره
ونتيجته يسمى فائدة فهما يتغايران اعتبارا ويجمعان الافعال
الاختيارية وغيرها لكن الفائدة منها ما يكون حاملة للفاعل على
الاقدام على الفعل فمن حيث انها مطلوبة للفاعل يسمى غرضا و
من حيث ان صدور الفعل لاجله يسمى علة غائية فالغرض والعلة
الغائية مختلفان بالضرورة اعتبارا ومن ما لا يكون كذلك كالصور
على كثير لمن توجه لزيارة صديقه وافعاله تعالى من هذا القبيل
فان كنا فوائد جمة ومصالح لا تحصى ومع ذلك غير معللة بالاغراض
عند اهل الحق كما بين في موضعه فالمراد بفائدة العلم غايته تدوينه
وتحصله واعلم ان من حق الطالب ان يصحح بموضوعيه
موضوع تلك الكثرة ان كانت الكثرة من العلوم المدونة
ليحصل له زيادة تمييز للبعض من غيره وزيادة بصيرة في شروعه
لان تمايز العلوم في ذواتها لا يتميز معتبرا عند القوم بحسب تمايز

قوله عبثا
العبث على ثلثة اقسم
الاول عبث حقيقي وذلك
اذا لم يتصور فائدة ما
والثاني عبث عرفي
وذلك اذا لم يتصور
فائدة معتدة بها
بالنظر الى الشقة
والثالث عبث
في النطق وذلك
اذا تصور فائدة معتدة
بها لكن لا يكون مطلوبا
عند الطالب

اعلم ان موضوع المنطق المعقولات الثانية
والبحث فيه عن المعقولات الثانية وعوارضها
بيان المعقولات الثانية لان الانسان يتعقل
اولا حقائق الاشياء كالحيوان مثلا بانه جسم
نامي حساس متحرك بالارادة وهو من المعقولات
الاولى ثم يتعقل ثانيا غير ما تعقل عن وقوع الشركة
وهو المعقولات الثانية ثم يتعقل جنسا وهو المعقول
ايضا على قياس ما مر

الموضوعات فلو قال وان يعرف موضوعها ان كانت من العلوم
المدونة اه لتم تفصيله بلا كلفة والمقام مقام قوله جريا على عادة
العلماء اه وحصل الالفة وما يقال من ان قوله وتحصيل الشعور
بمسائله اشارة اليه بطريق ذكر اللازم وارادة الملزوم اذ بالتصديق
بموضوعيته موضوع العلم تحصل العلم الاجمالي بمسائل العلم فمردود
بان مع كونه حملا للعبادة على خلاف ما يتبادر منها لا بد فيه من
قيد وهو قولنا ان كانت من العلوم المدونة لكون الكثير من
من العلوم وغيرها وبان لازم اعم لكونه لازما للموضوعية بر سلمنا ان المراد
بقوله ان يعرفها تلك الجهة والتصديق بفائدتها ودلالة للعام
على الخاص باحدى الدلالات الثلث والقول بان الاخيرين
مذكوران جريا لا يسمن ولا يغني من جوع واعلم ان المقتضى
الاصلي بهذا انه جريا عادة العلماء وغرضه اولا نصائحهم على تقديم
الشعور بتوقف العلوم اه لان كل علم كثرة تضبطها جهة وحدة
وهو ذاتية او عرضية وكل كثرة تضبطها جهة وحدة من حق طالبها
ان يعرفها بها وكل علم من حق طالبه ان يعرفه بها ومعرفته
بها لكونها نظرية تحتاج الى البيان فجريا عادة العلماء بحق قوله
من حق كل طالب كثرة اشارة الى الكبرى قدم رعاية بطريق
التعليم حيث اتى بالتخصيص بعد التعميم في قوله ولان كل علم من العلم
المصوغة المدونة كثرة اي مسائل كثيرة لكن لا يلائمه قوله باعتبارها
تعد مسائله باضافة السائل الى ضمير العلم ولو قال باعتبار انها تعد
علما واحدا للان اولا تضبطها ايا تلك المسائل الكثيرة جهة

فان قلت ان كل علم مدون واحد فكيف يحمل
عليه الكثرة اذ الوحدة والكثرة لا يجتمعان في واحد
قلت المراد ان العلم في الاصل قبل جعله واحدا باحدى
الجهات من كثيرة ولذا قال ابن رح العلامة
في مقدمة البداية كل علم اجزاء العلوم ثلثة
في الاصل مسائل كثيرة موضوعات
ووحدة الغرض اعتبارية ومبادئ
فالوحدة الاعتبارية
والكثرة يجتمعان
في واحد واحد
فرضه انزى
باعتبار كثرة بعض
كيش موضوعه مسائل
بقيته تعد مسائله
مسألة علما واحدا

اعلم ان المدرك اما من حيث انه يقوم به العلم ويسمى علما عند قسم ومن حيث اشتماله على الحكم قضية ومن حيث
احتماله الصدق والكذب خبرا ومن حيث افادته الحكم اخبارا ومن حيث كونه جزء من الدليل مقدمة ومن حيث
ومن حيث يحصل من الدليل نتيجة فالذات واحدة واختلاف العبارات باختلاف الاعتبارات فوجد ورى

وجه عدم الملاءمة
ظاهر هو ان للشعور
من الالفة ان يكون
لائمة فيلزم ان يكو

للمسائل عل
وهو باطل

اي مقصوده التنبيه
على رعاية الامور من الشعور
والغاية والموضوع

عدم ملاءمت
مسائل وكثرة الامور
حد الشيء على مافيه
لازم كلمور جواب
اضافة
اضافة
بيانية

وحدة

وحدة وتصيرها شيئا واحدا بعد ما كانت متعددة في انفسها
وكثيرة في ذواتها ذلك اما امر ذاتي على ما اشار اليه فيجعله ذاتية
فهي مرفوعة على انه صفة لجهة وحدة واما امر عرضي على ما سيجيء والضمير
في قوله باعتبار راجع الى جهة الوحدة الذاتية وتقديم الصلة
للاهتمام والحصر اضافي بالنسبة الى غير جهة الوحدة اذ ما من شيء كل
من الجهتين تعد مسائله المتكثرة علما واحدا اذ جميع مسائل جميع العلوم
متشاركة في انها تصديقات واحكام يجمعها على اختلافها ومع ذلك
لم يعد علما واحدا ولم يستحسن افراده بالتدوين والتعليم بل جعل
طائفة طائفة وعد كل طائفة علما خاصا وليس ذلك الا
بواسطة امر ارتبط به بعضها ببعض وصار المجموع به ممتازا عن
الطوائف الاخر سواء كان ذلك الامر موضوع العلم بان يكون مع
موضوعات مسائله راجعة الى شيء واحد او غايته بان يجمع
مسائله الغائية فالجهة الوحدة الذاتية اما الموضوع لكونه امرا ذاتيا
لا يكون تلك الكثرة باحثة عن احوال ذاتي الكون خارجا عن الكثرة
عارضا لها فلا يكون امرا ذاتيا فان رجع سامح حيث قال وهي
اي جهة الوحدة الدائمة كونها اما ملاك الكثرة باحثة البحث اللغوي
التفحص والتفتيش وفي الاصطلاح يطلق على معان ثلثة الاول
المناظرة والمباحثة والثاني اثبات النسبة الايجابية او السلبية
بالاستدلال والثالث حمل الشيء على الشيء واثباته له وهذا هو
المراد في بحث الموضوع وبينه وبين الثاني عموم من وجه والمراد
بكون الكثرة باحثة كون البحث واقعا فيها لا ان نفسها باحثة

نسبة
صفتك موصوفه
نسبة قبيلتك

مساوي يجاذ ذكر اولهما وعلاقة
معتبرة وان اريد من مراد اولهما
اكاد كلو باعتبار نسبته
مجاز عقلي وان طرفه نسبة
قبيلتك

ثم بينه ايضا
بقوله اي
بقوله اي
لان جهة
جهة

وهذا بناء على ان المسائل موجبات ويحمل
ما يتعلق به

لقضاء فيها في اثبات النسبة الايجابية بالاستدلال وتحقق الثاني
بدون في اثبات النسبة السلبية بالاستدلال وتحققه بدون
الثاني في اثبات النسبة الايجابية بدون الاستدلال وفيه ما فيه

وهو فحص عن الاعراض الذاتية التي تعرض شيئا واحدا اما عن الاحوال المستندة
الى ذات الشيء واحدا بلا واسطة شيء كالفحص عن الاول او بواسطة امر
يساويه جزءا كان او خارجا فكالفحص عن زاوية القائمة على المحدب وبقي زيادة
تحقيق لهذا المقام ثم اعلم ان الموضوع جهة الوحدة باعتبار رجوع موضوعات
المسائل اليه وكذا ما اجتمع عن العوارض ان قلت هلا اعتبر في جهة الوحدة
الذاتية في الموضوع ما ان المحمول ذاتي ايضا يقلل ان يعتبر بسبب الوحدة
باعتبار كون محمولات المسائل المكثرة راجعة اليه كما قيل محمول العلم
ما ينحل اليه محمولات مسائله قلت نعم لكن لم يعتبر والمحمول في جهة الوحدة
لكون المقصود من العلم بيان احوال الموضوع والمحمولات صفات تطلب
لذوات الموضوعات ومن ههنا تعلم ان تمايز العلوم بتمايز
الموضوعات بان يبحث في هذا العلم عن احوال شيء واحد او
اشياء متناسبة وفي ذلك عن احوال شيء آخر او اشياء متناسبة
اخر كما ولا يعتبر في رجوع المحمولات الا ما سبقها ولا تمايز بها بتمايز بها ولانه
لو اعتبر التمايز بالمحمول لكان علم واحد علوما جمة لاشتماله على طوائف
كثيرة من المسائل كان قلت يتبين لنا ما وجه قولهم العلم هذه المحمولات
المنتهية قلت كانه تشبيه لبيان ان المقصود في العلم نسبة
المحمولات الى الموضوعات وبيان احوالها بتصريف كان وحدة ذلك
الشيء الواحد المبحوث عنه وحدة حقيقية كالعدد والموضوع لعلم الحساب
او اعتبارية بان يكون اشياء متعددة متناسبة يعتبرها في امر
واحد اما ذاتي كانواع المقدار المشاركة في علم الهندسة وكالكتاب
والسنة والاجماع والقياس المشاركة في الدليل الذي هو جنسها

لعلم

لعلم اصول الفقه او موضوعات سائر العلوم المشاركة في الانسب
الى الصحة التي الغاية وذلك العلم كالمعلومات التصورية والتصديقية و
التصورية المشاركة في الاحتمال الى المجهولات التي يعرض لها العلم
المنطقي عند من يقول موضوع المنطق المعلومات التصورية والتصديقية
وامن عند من يقول موضوع المنطق المعقولات الثانية فهو واحد وحدة
حقيقية كذا قيل وفيه بحث وقد قطعها البعض فهو وحدت عرضية وهي الامر
الوضعي بين منا الاعداد اليه لكن بهذه الجهة تشبع الجهة الاولى الذاتية
في انها متعددة باعتبار بعض المسائل المكثرة علما واحدا لكن الاولى لكونها
امرا ذاتيا لها فضل ورجحان على الثانية لكونها امرا عرضيا على ان الغاية
تابعة في الوجود للعلوم التابعة للموضوعات فيه لكونها جزء من العلوم
فالثانية تبعية للجهة الاولى في الوجود ايضا وذلك الامر الوضعي المسمى
بجهة الوحدة الوضعية كونها اي تلك الكثرة التي في العلوم الالية كالنحو
والمنطق مثلا والآلة واسطة بين الفاعل والمنفعل في وصول اثره اليه
كالمسار للنجار في وصول اثره الذي هو المنقطة الى الخشب واستتباعها
اي تلك الكثرة غايته واحدة اي كونها مشاركة في الغاية وقد سامح
فيه بعض حيث فسر الجهة الوحدة الوضعية باستتباع الغاية وهي تقسم
الغاية ثم اعلم ان الآلية وان كانت مختصة بالعلوم الآلية التي تكون
الة لتحصيل شئ آخر غير مقصودة في نفسها لكن الغاية لاختصاص لها
بعلم دون علم اذ ما من علم الا وله غاية وفائدة يترتب عليه لكن العلوم
الغير الالية وهي ما لا يكون في نفسها الة لتحصيل شئ آخر بل كانت
مقصودة بذواتها غايتها حصولها انفسها واما العلوم الآلية فغايتها

حاصل بحث
الموضوعات

بحث حاصل ان القول بكون الموضوعات
واحدا اعتباريا والمعقولات الثانية
واحدا حقيقيا تحكم وسيجئ تحقيقه
تحت قول الماتن

الشارح عايوجد فيه المجاز والعلاقة
والقرينة لكن لا يراد المجاز

الفرق بين العلم والمعلوم
بالاعتبار لا بالذات
بجهة الوحدة الذاتية
ضابطة لها حقيقة

حصول غير ما فان قلت فعلى هذا لا يكون غاية العلوم الغير الالية جهة
وحدة عرضية لعدم خروجها عنها على ان كون الشئ غاية لنفسه غير معقول
اذ غاية الشئ علة له ولا يتوقف صدور علية الشئ لنفسه قلت الغاية ان كانت
كافية للعلية والخروج فانى قلت بان لنا ما هى فان الامر شابه علينا
قلت ما سبق لا تدل فانى الغاية ان يكون بحسب وجوده العقلى علة الغاية
بحسب وجوده الاصلى فالازم كون تلك العلوم التى هى موجودات ذهنية
وصور عقلية باعتبار وجودها فى الذهن لا نفسها بل بقيدها اذا
تصورتها قبل تحصيلها علة وغاية لنفسها باعتبار وجودها فى الذهن
بذواتها كما اذا حصلتها فانها تكون حاصلة بذواتها فى الذهن و
لا شك فى تغاير الاعتبارين وخروجها باعتبار عن نفسها باعتبار آخر
كذا قاله اولا الحق ماضيه وعند ان مفروض غاية العلوم الغير الالية انفسها
ان غاية تحصيلها والامر الباعث عليه هو انفسها لا غير فلا اعتبار اصلا
بقى ان العلوم التى غايتها انفسها وحصولها بذواتها كالسطبقية على
ما قيل ليس غايتها خارجة عنها فكيف يعد الغايات جهة وحدة
عرضية الا ان يقال حصولها خارجة عنها ايضا وبالجملة لكون كل
علم عبارة عن مسائل كثيرة مضبوطة بجهة وحدة ذاتية او
عرضية جرى عادة العلماء العادة هو الفعل الاختيارى الدوام
وقد يعد او كثر واذا قل سمى نادرا فى اول تقسيمه على تقديم ما به
يتعين الشعور والمعرفة الاجمالية بمسائل العلم معرفة بتعريف العلوم
ورسمها باحدى الجهتين فحاصله جرى عادتهم على تقديم رسم العلم
باعتبار احدى الجهتين على المقاصد لتمايز علم المطمئن الطالب

وجود الظلى علة الغاية بحسب وجوده الاصلى مثلا يلزم مسئلة يلزم تصور ايدر قبل التحصيل اشتمله بوجود ظلى وبعد التحصيل وجود اصيل الود

على غيره

عن غيره فيتوجه اليه بخصوصه ويكون على بصيرة كلية ويجوز تعلق قوله
بتعريف العلوم على تقدير الشعور بما تتعلق بها بسببه وقوله وغايتها عطف
على الشعور بتقدير المضاف اي وجه غايتها على تقدم بيان غايتها وكذا
قوله وموضوعها ويجوز عطفها على تعريف العلم ليكون في خبر الباء تغيير
ذلك المضاف اي وعلى تقدم الشعور بتلك المسائل بيان غايتها وموضوعها
وعطفه على تعريف العلم وجعل الشعور بمعنى التصديق يستلزم ان يكون
الباء صلة للشعور بهذا الاعتبار وسببه باعتبار المعطوف عليه و
عطفه على صلة الشعور المحذوف لتحمل قلة ورود العلماء حيث جرت عادتهم
في بيان مشتبهات نصائبهم على تقديم رسم العلوم باحد الوجهين وبيان
موضوعها وغايتها على الشروع في مسائلها كيلا يكون المتعلم كمن ركب
على متن عمياء وخبط خبط عشواء الشروع في الشيء التلبس به وقوله
بجزء من اجزائه بقصد تحصيل الكل اذ الاشتغال لمن خرج من دار بقصد
المسجد انه شارع في سوا الهند مثلا وانما يتوقف موضوع الفن كتوقف
النحاة الكلمة فالكلمة في المبادي التصورية لا لانه يتوقف عليه التصديق
بموضوعية الموضوع اذ الموقوف عليه هناك تصور موضوع الفن نعم
ان كنت ذا فطنة ولما يسلك الصريحة المسالك استعارف فيما بينهم

قوله والمالم يسلك المهيع اوفاذا جرت العادة المعهودة عادة الله في فقول واقتفى اول من الاول

قال الشارح بالاعتبار جهة الاولى صفة لمحذوف وفي تقدير الكلام فنقول ما في تعريف المنطق الكائن باعتبار الجهة الاولى فرخليل

منطق منقول مشبه بمدرسي نقد او نندي

وجه الشامل صحة ما ذكره بان المراد بقوله اقول قوله اقول

مشبه بمنطق مطبق منطق ظاهري منطق باطني منطق ظاهري مسائل مخصوصة

والمراد بالملكة اما ملكة استحضار كليه نقل اولندي او ملكة استحضار ما من ان عنده ما يكفي في استعلام الباقي وكل منهما شايع وخبط اخرى

وانما كانت تلك التصديقات شخصية لان الاعراض متشخصة بتشخص محالها ولا شيء من تلك التصديقات

انفاء فصيحة متفرعة على مقدر اي عادة العلما او طالما يسلك المهيع

قوله وعلى الملكة الحاصلة بشرط حصول تلك التصديقات
عن البراهين والادلة تكامل

استعداد يختص بالامر الساوى اى يكون بينهما واسطة فى العروض
فيعرضه اولا وبالذات والمعروض بتبعيته بشرط ان يكون ذلك
الواسطة مساويا له خ ل كان او خارجا على ما هو التحقيق فالعرض
الذاتى يستند اليه بلا واسطة كما فى اللاحق بالامر الساوى له واما
ما يلحق الشئ بواسطة الاعم سواء كان جزءا او خارجا كالحركة
الاحقة للابيض بواسطة كونه جسما او تحارج الاخص كالحركة
العارض للحيوان بواسطة كونه انسانا او المباين كالحرارة
للماء بواسطة النار فيستند اعراضا غريبة لما انها لم يستند الى الذات
فصيرها غرابة بالقياس اليها والعلوم لا يبحث فيها الا عن الاعراض
الذاتية لموضوعاتها اذ اللائق فى العلم ان يبحث فيه عن الآثار
المطلوبة لان لكل شئ استعدادا مختصا به يترتب عليه بسبب ذلك
الاستعداد آثار مخصوصة يسمى بالآثار المطلوبة وتطلب فى العلم
لكونها حال الموضوع فى الحقيقة واما الآثار المرتبة بسبب استعداد
غير مختص به فهى بالحقيقة حال الامر الذى فيه ذلك الاستعداد المختص به
كالامر الاعم او الاخص او المباين فتقييد الاعراض بالذاتية يغنى عن التجريد
التوضيح وبهم التعريف بدونه فليس فى العلم ما يبحث عن عرضه
الغريب حتى يدخل فيما يبحث عنه فيخرج بقيد الذاتى فيكون قيدا
احترازيا ومما يهم ان يعلم ان المراد بالبحث فى العلم عن الاعراض
الذاتية للشئ ان يرجع البحث فيه اليها بان يجعل موضوع العلم
موضوع المسئلة ويحمل عليه ما هو عرض ذاتى له او يجعل نوعه موضوع
المسئلة ويحمل عليه ما هو عرض ذاتى لذلك النوع او ما يعرضه

واعلم ايضا ان القوم حيث اعتبروا الواسطة فى العروض
فى هذا البحث وقد عرفت ان تلك الواسطة هى المقومة
للمعروض بنوا كلامهم على وجود الكلى الطبيعى
وجعلوه موجودا فى الخارج من قال بوجود الطبيعى كانت
واسطة فرد موجود خارجى بالذات ونوعه غيرها
فى العرضيات بالعرض خرج بذلك الرئيسى وغيره
من المحققين فتدبر

الواسطة ثلثة اقسام واسطة فى العروض
كسفينة تتحرك واسطة فى العروض
كواسطة البحر واسطة فى الاثبات مقدمات
دلائلى واسطة فى ثبوت الواسطة
ذات عروض تتحرك تتحرك بالذات
تعنى كحى بواسطة القدر واسطة فى الثبوت

لامر اعم لكن بشرط ان لا يتجاوز عمومه موضوع العلم
او يجعل عرضا ذاتيا او نوعه موضوع المسئلة ويحمل عليه
والعرض الذاتي لا ولا امر اعم بالشرط المذكور فلا يرد ان العوض
الذاتي بالتفسير المذكور يلزم ان يكون من مقتضيات الذات
ولكونه كذلك يلزم ان يكون محمولات مسائل العلم اعراضا ذاتية لموضوع
العلم بل الذي يلزم من ظاهر العبارة ان تكون الموضوعات في مسائل
موضوع العلم اذ الظاهر من البحث عن الاعراض الذاتية للشيء
في العلم حمل الاعراض الذاتية فيه على ذلك الشيء الذي هو موضوع
العلم وكمال ان الامر ليس كذلك اذ ما من علم من العلوم معقولها
ومنقولها الا ومحمولات اكثر مسائلها اخص من موضوعاتها
وموضوع اكثر مسائلها اخص من موضوع العلم فحمولهم ما يبحث
في العلم عن الاعراض الذاتية لموضوع مجمل ومفصل ما ذكرناه
فاعلمه لك وما يقال من ان العوارض الذاتي هو الشامل اما على
الاطلاق او على سبيل التقابل اذ لم يتجه ذلك الشيء في لحوقه له
الى ان يصير نوعا مخصوصا متهيئا لقبوله كالحركة والسكون
بالنسبة الى الجسم فيرد عليه ان محمولات اكثر مسائل العلوم
وان كانت شاملة على سبيل التقابل لكن الموضوع مما يحتاج
في لحوقها له الى ان يصير نوعا معينا فلا يكون عرضا ذاتيا وبعد
تعد اطنبنا الطول في هذا المقام ليحيط الناظر باطراف المرام لكونه
مما تزل فيه اقدام الافهام ويعوق ابحاث طويناها عن اغراضنا
لئلا يستضجر قلب المتعلمين ويتضرر خاطر المتحصلين فتعلم في هذا التحقق

ان قوله

ان كانت من قوابل الاعراض الذاتية داخلة على المحمول المقصود
انه علم يحمل فيه الاعراض الذاتية للتصورات والتصديقات عليها
والمراد بالمعلومات التصورية والتصديقية والمراد بالمعلومات
التصورية الامور الحاصلة صورها في العقل مجردة عن الاذعان
او التصديقية ما حصل ادراكها عاريا عن الاذعان بوقوع النسبة
اولا وقوعها المدركة على وجه الاذعان معتبرة تلك المعلومات
من حيث نفعها اى نفع تلك المعلومات في الايصال اى في
ايصال العقل الى تحصيل المجهولات التصورية او تصديقية قول
في حيث نفعها ظرف مستقر اما حال عن التصورات او التصديقات
او صفة لها كما في قولنا الانسان من حيث هو هو والهيئة من
حيث هي هي اذ المقصود ان المتصورات او المتصدقات بما
ليس مطلقا موضوع المنطق بل ماخوذة ومعتبرة من حيث
نفعها في الايصال والسر في ذلك انه لو كان البحث من احوال المعلومات
مطلقا يلزم ان يكون جميع مسائل العلوم من المنطق اذ لا علم
يبحث في علم الا عن احوال احد المعلومين كما قيل موضوع الكلام
المعلوم من حيث يتعلق به اثبات العقائد الدينية فلا بد من التقييد
ثم ذلك القيد من حيث نفعها في الايصال الى صحة كونها موصلة
او ما يتوقف عليه الايصال لان نفس الايصال وما يتوقف هو عليه انفسها
من الاعراض الذاتية المبحوثة عنها في المنطق المطلوب اثباتها
بالبرهان فانها مجهولات مسائل المنطق لكونها راجعة الى
الايصال وما يتوقف هو عليه فالايصال وما يتوقف هو عليه مجهولا وهو
الفي

ما يحمل اليه محمولات المسائل فلا يكون جزءا من الموضوع وقيوده
وذلك لان الموضوع وقيده يجب ان يكون معلوم الثبوت في
العلم فلا يثبت الموضوع ولا قيوده في العلم بل يعلم اعلى من
حتى تنتهي الى موضوعه بين الثبوت كالموجود والشيء وذلك
ان حقيقة العلم اثبات الاعراض الذاتية للشيء على ما هو عليه
الهلية المركبة ولكنك انما تتوقف على الهلية البسيطة لان
ما لا يعلم ثبوته لا يطلب ثبوت شيء له وما قيل من ان قيد الموضوع
الايصال المطلق والاحوال المطلوبة بها الايصالات الخاصة
فمزيف بان الايصالات الخاصة اخص من موضوع المنطق
فلا يكون مطلوبة تارة فمرة ومن قال الضمير في نفعها راجع
الى الاعراض الذاتية فان الموصل وجوده وان كان هو المعلومات
لكنها ما لم تتصف بتلك الاحوال لا يصير موصلا ولا وجوده فان
المعلومات ما لم تتصور جنسا او فصلا لا تكون جزء موصل
ولم تتصور رسما لا يوصل الى كنهه ولا تميزه فتلك الاحوال
مدخل في الايصال فمع ما فيه من تضييع ما قصدنا الاشارة
الى ان الموضوع معلوم ثابت ببرهان مبين واعلم ان المراد
بالمعلومات التصورية في هذا التعريف ليس ما يعم المعقولات
الثانية بل المعلومات التصورية التي تنطبق عليها المعقولات
الثانية كمفهوم الحيوان كلي ذاتي في ضبط هذه المعاني فان فيها
تشييدا للبنيان ولا تقعر حرك ولا تقعر حكك فما نفعل
من الاطناب والاطالة اذ ليس لنا غرض سوى البيان والافادة

ط ...

بالبرهان اذ البرهان عليه انما هو الاعراض
المطلوبة والاعراض الذاتية

تلك بيان

واعلم

قال صاحب العلامة او عن الاعراض الذاتية للمعقولات الثانية
فلم يقيد او للمعقولات الثانية عطفا على المعقولات والمصدر بقيد
مع انه اخص الاشارة الى ان هذا مذهب اخر فتامل كما لا يخفى
قوجس

كلمة او
تنقسم الحد منفرع
على ما ذكره
في قوله او
المنطقي

واعلم ان موضوع المنطق عند البعض هي المعقولات الثانية كما
اشار اليه بقوله او المنطقي على بحث فيه عن الاعراض الذاتية
للمعقولات الثانية فحسب او لتقييد كما ذكره عند المتاخرين
او كذا عاما مضى انه عند قوم كذا او عند الاخرين كيذا الا للتشكيك
والا بما مضى بيان التحديد ولا ما سيجيء ان له حدين حتى يحتاج
الى تحد لما يقبل العسر فحد ثابعوة وكن من الشاكرين
المعقولات الثانية هي الاحوال العارضة للشيء بحسب وجوده
الذهني اعني ما للوجود الذهني بخصوصه مدخل في عروضه هذا
مراد المقول من قال هي لا يعقل الا عارضا لمعقول آخر
في الذهن سميت بها لكونها مستعقلة في المرتبة الثانية
عما لكلية مثلا الاخرى انه لا يمكن ان يعقل معنى الكلية الا بعد
تعقل مفهوم يعتبر عروضه وكذا الجزئية فان منشا انتزاع
المفهوم بالكلية والجزئية انما هو الحصول العقلي فالجزئية انما
من العوارض الذهنية ولا مدخل للعروض الوجود العيني وبما تشهر
من ان كل ما حصل في الخارج فهو جزئي معناه ان كل ما هو
موجود في الخارج فهو بحيث اذا حصل في العقل كان مانعا
وجزئيا لان ما هو في خارج فهو بحيث انه يحكم فيه بعرض الجزئية
لا يمكن كون الكلية والجزئية عن العوارض الذهنية والمعقولات
الثانية محل تامل لان الكلية عبارة عن كون المفهوم بحيث
لو حصل في العقل لم يمتنع فرض صدقه على كثيرين والجزئية عبارة

قوله حد البعض وقد سماهو شارح المطالع بالتحقيقي
حيث قال ذهب اهل التحقيق الى ان موضوع المعقولات
الثانية لا من حيث انها ما هي في انفسها ولا من حيث انها
موجودة في الذهن فان ذلك وظيفة الفلسفية بل من حيث
انها تؤصل الى مجهول او يكون لها نفع في الايصال
انتهى كلامه قرخليد

65

واعلم ان هو قسمان بسيطة وهي التي تطلب بها
وجود الشيء اولا وجوده كقولنا هل الحركة
موجودة او لا موجودة ومركبة وهي التي
تطلب بها وجود شيء لشيء اولا وجوده له
كقولنا هل الحركة دائمة او لا دائمة
فان المطلوب فيه وجود الدوام للحركة
وقد اخذ فيه شيئان غير الوجود
الحركة والدوام وفي الاولى شيئا واحد
وهو الحركة فلذا كانت مركبة بالنسبة
الى البسيط فالوجود في البسيط
محمول وفي المركبة رابط على ما تقرر
في محله قرخليد افندي

قوله بان الايصالات الخاصة اخص من موضوع
المنطق فتكون من اعراض الفرد الموضوع
العام وهو لا يبحث عنها كما مر الجواب
معلوم مما سبق من المحشي من قوله
ومما يهمهم ان يعلم ان المراد
بالبحث في العلم

الخ

اعلم ان المعقول الاول هو الذي يعقل في المرتبة الاولى
والمعقول الثاني هو الذي يعقل في المرتبة الثانية والمعقول
الثالث هو الذي يعقل في المرتبة الثالثة وهكذا فاذا
تعقلت لفظ الانسان فانه المعقول الاول واذا تعقلت
كونه نوعا مثلا وقوع الشركة فهو المعقول الثاني واذا
تعقلت غير ذلك مما هو عارض ثان من العوارض بالعدد وان لم تعقله
فهو المعقول الثالث

والحاصل توجه النفي ههنا الى القيد مع ثبوت اصل الفعل
وهو الاكثر ويتبادر الذهن اليه بجعل المرجوح كالعدم فاذا
تقرر هذا نقول ان المتبادر توجه النفي الى القيد وهو في الخارج
وهو المراد فنقول وفيه نظر لان تلك الدلالة التزامية
وهو غير معتبر في التعاريف قوله جلسد

قوله كمفهوم القضية وهو ما يحتمل الصدق
والكذب

قضية وصفية
نسبة الحمل
بالموضوع

قوله هي الاحوال التي لا يوصف شئ بها باعتبار وجوده
الخارجي اشارة الى الامر الثاني من الامرين المعتبرين في المعنى
الاصطلاحي للمعقولات الثانية وقوله اي هي من العوارض
اشارة الى الامر الاول وقوله اي ان يكون الخ ان رد
الى طريق اخذ هذا الامر في القول المذكور وهو انها
لا يوصف شئ من حال وجوده في الخارج بفهم منه انه
يوصف بها امر حال وجوده في الذهن فالموصول اعني التي
عبارة عن الاحوال التي توصف بها هو اي الوصف اما
في الخارج واما في الذهن فاذا توجه النفي الى القيد بقي الاصل
وهو الوصف فيكون في الذهن وفي المفهوم ان توجه النفي
والاثبات الى القيد وعكسه اعوان مفوضان الى المقام
والاولى هو المتبادر وقد يتوجه الى القيد والمقيد جميعا
كقوله وما الظالمين من حميم ولا شفيع يطاع
اي الشفاعة ولا طاعة وقد يتوجه الى الفعل فقط اي من غير
اعتبار لينفي القيد كقوله تعالى ولم يصر على ما فعلوا
وهم يعلمون يعني انعدام الاصرار متحقق مع قطع النظر عن الاتصاف بالعلم وعدمه وقد يتوجه
القيد الى النفي نحو ما ضربته اكراما فان معناه تركت الاكرام

بالمعدوم

بالمعدوم المتعقل في الدرجة الاولى لان العدم المتعقل في الدرجة
الاولى مثل الكليات الخمسة ليس من العوارض الذهنية للشيء
كما تحقق من انها انما هي امور عرضية قوامها في ذاتها فلا تكون
احوالا لغير العدم المطلق لا يعقل الا عارضا لغيره في الذهن

فاعرف هذا المعدوم ليس من العوارض الذهنية للشيء نسخة

فاعرف ولا تغفل

الثانية كالمعلومات فسميان تصورية وتصديقية فموضوع
المنطق ما نقول ان يكون المعقولات الثانية واحدا ايضا اعتبارا
لا حقيقة وما نقدر ان نكون المعلومات امرا واحدا ايضا حقيقة والفرق
تحكم فهذا الكلام بعيد من التحقيق بمراحل واذا وعيت ما تلى عليك
من البينات فاستمع لما نتلو عليك من الآيات فقول الاشياء
التى تعرض لها المعقولات الثانية اعنى معروضاتها كالشمس
المعقولات الاولى لتعلقها فى الدرجة الاولى فهى مندرجة تحت
المعقولات الثانية اندراج بحرى تحت الكلى كفرد الحيوان
المندرج تحت مفهوم الجنس والانسان تحت النوع والمعقولات
الثانية احوال منها ما يشمل ويسرى الى المعقولات الاولى وهو
ليست هى مستقلة فيها للكونها موصلا وجزء موصل ومنها
ما لا يشمل ولا يسرى اليها بل تختص بها لكونها من العوارض
الذهنية وذا الحال فى كل كلى فان من احوال الانسان ما لا يشمل
هو بل يتصف به باعتبار اشخاصها لكونه كائنا وفانيا وقاعدا
وماشيا ومنها ما لا يسرى الى الافراد ولا يشملها لكونه كائنا
ونوعا وعاما الى غير ذلك والمنطق لا يبحث فيه عن جميع
الاحوال المعقولات الثانية بل عن احوالها العارضة لها
باعتبار المعقولات الاولى المندرجة تحتها ولذا لم يطلق ويبحث
عن احوال المعقولات الثانية بل قيد من حيث تنطبق اى
تشمل تلك المعقولات الثانية على المعقولات الاولى التى
يشمل الكلى على جزئياته اى لا يبحث فى المنطق عن الا

عوارض

قد اشتمل الكلى على جزئياته اعتبار
عن استعمال الكل على الاجزاء اى

عرض الثانية للمعقولات الثانية مطلقا بل من احوالها اللاحقة
لها من حيث انطباقها وصدقها على المعقولات الاولى فتجرى عليها
احكام كلية باعتبار المعقولات الاولى فتسمى تلك الاحكام
وتنادى اليها وتعرف احكامها من تلك الاحكام الكلية عند تامل
الحاجة اليها الكونها من تلك المعقولات الاولى من جزئيات موضوعات
تلك القضايا الكلية المشتملة عليها تلك الاحكام الكلية وبهذا الاعتبار
صارت مسائل المنطق قوانين فرد محمول قوانين الاكتساب مثلا
يحكم على الحد التام بانه يوصل الى الكنه وعلى الجنس بانه يتوقف الايصال
اذ المحمولات مسائله راجعة الى الايصال وما يتوقف عليه الايصال
فيعرف به حال الحيوان الناطق والحيوان ان صارت بحاجة اليها
اذ الموصل انما هو الطابع المتصورة من حيث هي هي فتنضم القضايا
الكلية المشتملة عليها تلك الاحكام الكلية الى صغرى سهلة
الحصول فيقال الحيوان الناطق مثلا حد تام يوصل الى الكنه وهذا
من مسائل المنطق فينتج ان الحيوان الناطق يوصل الى الكنه
ويقال ان قولنا العالم متغير وكل متغير حادث شكل اول
والشكل الاول منتج ينتج انه منتج لكن ينبغي ان يعلم ان من
قال موضوع المنطق المعلومات اذ لا تذكر كلمة الموضوع الذكرى
في مسائل المنطق معقولات ثانية وانه يريد بالمعلومات
التصورية مفهوما فان مفهوم المعلوم التصوري كالكلية
معقول ثان وان من قال موضوعه المعقولات الثانية لم يرد به
الا ما صدق عليه مفهوم المعقول الثاني كمفهوم الجنس والنوع والحد

قوله لاحقة لها اى اللاحقة للمعقولات الثانية
بسبب المعقولات الاولى فان المتصف بالايصال
الى المجهول هو الحيوان الناطق وبواسطته اتصف
الحد التام به كما مر

قوله فيحمل الفاء نتيجة اى يحكم على المعقولات الثانية باحوال
كلية تخص الحد التام موصل الى الكنه فان هذا الحكم سار
الى الحيوان الناطق وذلك يتوقف حال الحيوان الناطق
من هذه القاعدة بان يقال الحيوان الناطق حد تام وكل حد
تام موصل الى الكنه فهذا موصل الى الكنه

قوله الشيئية وهي ليست موجودة في الخارج
والا لكانت لها شيئية اخرى وتسلسل الموجودات
الخارجية فالشيئية المطلقة ليست موجودة
في الخارج

قوله لمفهوم الجنس والنوع فهذه المفهومات
كلها معقولات ثانية

التعريف بالماهية
بالافراد

الان الحيوان

صفحة ١٩١

لان الجوهر انما يحتاج الى المحل لدفع الاعراض عنه فان قلت
هو جسم طبيعي وهو مما يفتقر في الوجود الى المادة قلت
لا يلزم من الافتقار الى المادة في الجملة ان لا يفتقل الاعراض
لغيره ولا يقال ان الشيء والممكن والوجود امور ذهنية خارجة كيف
وقد قسموا الوجود الى الموجودات الخارجية والذهنية وكذا الشيء
لان نقول هو مفهوم من المعقولات الثانية وهو مأخوذ من
خصوصية كذا في العقل لا يمتنع ان يكون له افراد موجودة في الخارج
يحمل عليه مواطاة فيكون باعتبار تلك الخصوصيات من المعقولات الثانية اي
وباعتبار الفرد موجودا خارجيا من الموجودات الخارجية والمنطق قانون
القوانين لان كل مسئلة منه قانون فالمنطق يجمع قوانين الكتب
المشتركة فاطلاق القانون على المنطق تعبير عن الكل بكسم جزء وكان فيه
اشارة الى ان تلك القوانين لكثرتها بجهة وحدة تضبطها او
تجعلها كشيء واحد بمنزلة قانون واحد والقانون في الاصطلاح قضية
كلية يتسنبط منها احكام جزئيات موضوعها اي يعرف منها
القضايا التي يحكم فيها على اخص من موضوعها بان يجعل موضوع تلك
القضايا محكوما عليه بموضوع تلك القضية ويجعل صغرى وتلك القضية
الكلية كبرى هو المراد بقولهم القانون امر كلي ينطبق على جزئياته هذا وسمي
تلك القضايا فروعا واستخراجها من تلك القضية يسمى تفريعا لكن نص
عليه رئيس القوم بان مسائل العلوم موجبات محصلة كلية حتى حكم
بان مهملات العلوم كليات فالمراد بجزئيات موضوعها جزئيات
لها بزيادة ملابسة بموضوعها بان يتوقف تحققها وصدقها على وجود تلك

صفراى كلية الحصول الخ قاعدى
قاعدة كلية موضوعها افراد ذى
يوخذ الوسط موضوع فلنوذ قاعدة كلية
محمولة خفاتق او موضوع اذ يحمل
اولنود مثلا كل فاعل مرفوع قاعدة كلية
سنذكر يوخذ زيد مرفوع في ضرب زيد
لانه فاعل وكل فاعل مرفوع فزيد مرفوع
فهذا هو المطلوب /

تحملية ثمان

في ان المنطق قانون ولا يخفى ان المنطق

قال المنطق قانون ولا يخفى ان المنطق
مسائل كثيرة تضبطها جهة وحدة فاعتبار
ضبطها يكون امرا واحدا اعتبارها
وباعتبار كونها واحدا يكون موضوعا
المنطق هي النطق وهو على ما حرر بعض نظاره
وهو التكلم باللسان ونطق باطلاقه وهو الادراك
سمي المنطق به لان القوة الناطقة الظاهرة
والباطنة انما تحصل به القانون او كل منطبق
على جميع جزئياته يعرف احكام جزئياته منه
كقولنا النحاة الفاعل مرفوع فانها قضية
كلية منطبقة وشاملة لجميع افراد زيد في ضرب
زيد وقام عمرو وقام عمرو وقد ضرب ابوه جاني ابوه
فاذا اردت ان تعلم الدليل على رفع جميع هذه
بقولك زيد مرفوع في ضرب زيد لانه فاعل
وكل فاعل مرفوع فزيد مرفوع

قانون منقول اصطلاحی
مشبه به دون مشبه نقل
وجه مناسبت
التوسل
الی تحصیل
المطلوب

او بمعنی الاصل والقاعدة
جهة المعنی اعمی من الخاص
نقل طبیعی دیر

الخطاء بیان

المقصود للنظار

المقصود لهذا العلم كمن علم تبييض الثوب البحث عن احوال
غسالة فاذ من التعرض لعدم الكفاية المطهرة الاستيفاء
بذلك وضع احضيا باكلية وحكموا في ما يليق بجزئياته موضوعها
واثبتوا لها محمولات بدلائل وساروا في قضايا بالقوة موضوعها
المعلوم ان من حيث انها موصلة ومحمولاتها الاعراض الذاتية
لتوصل [illegible] الى معرفة تلك الاحوال المقصود فيه
يكتفى [illegible] عند ناظر بحاجة اليها فاما المنطق فواضح
[illegible] ومقال كل احد [illegible] العلوم
[illegible] المعلوم بحكمية لكن لا يخفى انه بعاد لاختصاص كل علم
بعلم دون علم ليت شعري من علم الاوضاع الفقارة اليه بين
ومكشوف لا يستنفع بل يعم غير العلوم ايضا اذ ما من مطلوب
الا وقد يحتاج في تحصيله على وجه الصواب الى استعمال المنطق فان
وقع بدونه فربما بغير رام ومن ههنا تطابقت الاراء وتصادمت
العقول والاهواء الى على ان تعلم المنطق فرض على كل مسلم والفكر
عند المتقدمين مجموع الحركتين حركة من المطلوب المشعور به بوجه
المعلومات لتحصيل مبادئ مناسبة ومنايتها حصول المبادئ.
وحركة من المبادئ الى المطلوب بترتيب تلك المبادئ ومنايتها
حصول المطلوب وعند المتاخرين الترتيب اللازم للحركة
الثانية لكن ذهب الامام الرازي الى ان الفكر هو الامور

[illegible]

من [illegible] معرفة موضوعه وغايته فقال فاندرج في التعريف
الاول المالك باعتبار الوحدة الذاتية معرفة الموضوع والمد
بهيان اي التصديق بموضوعيه موضوع المنطق حيث حصل
من التعريف معرفتان اي المعلومات والمعقولات الثانية
ما يبحث في المنطق عن عوارضه الذاتية ولنا معرفة معلومة من
خارج وهي ان ما يبحث في المنطق عن عوارضه الذاتية فهو
موضوع ذلك العلم فحصل من ماتين المعرفتين التصديق
بموضوعيه موضوع المنطق اي التصديق بان المعلومات
او المعقولات الثانية موضوع المنطق المعلومات او المعقولات

الثانية

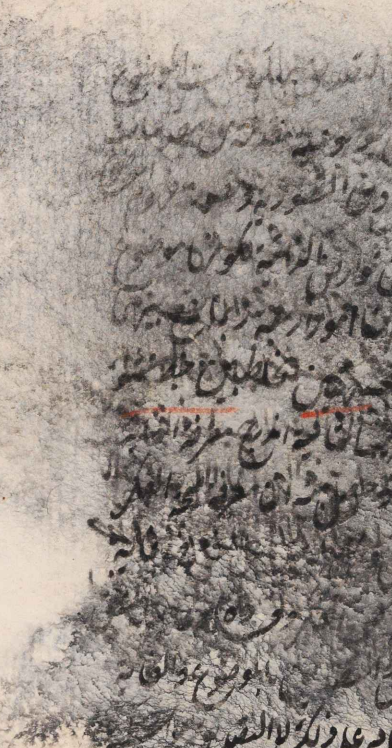

حصول تصديق كلية من التعريف صالحة لان يجعل [illegible] على
الدليل المستلزم اياه لانه بمجرد التعريف يحصل التصديق المذكور
حتى يرد انه يلزم اكتساب التصديق من التصور على ان ذلك ربما
كم يعلم برهان على امتناعه ولما كان المقدمات يذكرون في صدور
الكتب ما سيمونه بالرؤس الثمانية وكان منها القسمة باجزاء
اجزاء العلم وابوابه لبطلب المتعلم في كل باب منها ما يليق به ولا
يضيع وقته في تحصيل مطالبه اراد الشارح ان يذكر من تلك
الرؤس القسمة بحكم ان ما لا يدرك كله لا يترك كله فقال ثم نقول
لما كان الغرض من تدوين المنطق معرفة الناظر المفكر صحيح الفكر
من خطئه الوارد عليه حين النظر في مبادئ معينة ومواد مخصوصة والفكر

الصورة بيلا

انظباسان

اى حصل للمنطق طرفان يبحث فى احدهما عن احوال
الافكار الموصلة الى المجهول التصورى وفى الآخر عن الافكار الموصلة
الى المجهول التصديقى فخطر ف الفن طائفة من مسايل يبحث فيها
عن احوال الشئ او الشيآت المنتسبة فتلك الطرفان تصورات وتصديقات
اى احدهما المباحث المتعلقة بالمعلومات التصورية والآخر المباحث
المتعلقة بالمعلومات التصديقية لان التصور لا يستفاد من التصديق
وبالعكس فالتصورات والتصديقات بمعنى المتصورات والمتصدق
بها هى المسايل تعبيرا عن الشئ بسم اشرف اجزايه وهو الموضوع
فى المسائل والكل واحد منهما اى من المتصورات والمتصدق بها
او من الطرفين مبادو هى تطلق على ما يبدا به فى اوايل الكتاب

قول

فى قوله
تصورات وتصديقات
يجوز ان احدها انه ذكر المشتق منه
واريد المشتق وهو ظاهر
وثانيهما انه ذكر الجزو واريد
الكل

قبل الشروع في الفن لا يخفى ان لفظ العلم في الجملة فهي اعم من المعرفة
بمعنى ما يحصل عنه العلم اما مطلقا او على وجه كما في الكلية
وزوال الريبة فيه حصولا او المعرفة بمعنى ما يحصل به تحصيل الفن
فهي اعم من المبادي وقد يطلق المبادي على ما يجده فيه من
المعاني في فهم المراد المعلوم بالنسبة الموضوعات والمبادي والمسائل
والغرض منه بالنسبة اليها في علم فهو مركب منها
الالة المستعملة في المعلومات التي سبيلها وقد يطلق على ما
يتوقف عليه الشيء ذاتا او تصورا او اثبات عليه اعم مما
يقارنه من العلوم المتناولة لها سمي الى ما يتوقف عليه
بحسب وقد يطلق على ما سمي اكثر وهو ما لا يوقف
بالذات في الفن بمعنى ان لا يكون معرفة احواله والنظر فيه
مقصودا اولا في الفن لعدم ترتب غاية الفن عليه بلا وسط
وان كانت المسائل المتعلقة بها مقصودا اصليا في الفن
لكون مسائل الفن كلها مقصودة بالذات فيه كالكليات في خمس
فان معرفة احوالها والنظر فيها ليست مقصودا اصليا من
المنطق كما ان لكل منها مبادي فكذلك مقاصد كما قال ومقاصد
كل ما يكون النظر في احواله والبحث عن اعراضه مقصودا اولا
في الفن ليترتب غاية الفن عليه بلا وسط كالقول الشارح
والحجة فان غاية المنطق التي هي العصمة انما يترتب عليها معرفة
احوالها اذ المقصود معرفة صحتها وفسادها لكونها موصلين
بلا وسط بخلاف الكليات والقضايا فان النظر فيها انما هي لكونها

ومقاصدها اعني المقاصد [illegible]
كانت بحسب المصورة [illegible]
او القياس مطلقا [illegible]
بكلا الاعتبارين [illegible]
القياس المشتمل [illegible]
من حيث [illegible]
اراده الالوف [illegible]
والحاكم [illegible]
الثاني [illegible]
الباقية [illegible]
من ان احوال القياس [illegible]
بجعل وحدها مقاصد كانها بحث القياس كلها واحدا واحدا
حقيقتا من المبادي والمقاصد وبيان ثمراتها من العبارة
الضيقة هنا ظهر ان ما اورده بعض من تصدى لشرح الكتاب
فبعيد عن التحقيق منحرف عن سنن الصواب وان قرب عما ذكرناه تارة
لكنه يبعد عنه اخرى بمراحل ولا تتبع الهدى بعد ما جاءك التحقيق
بالانباء وان كان لمسلك النظر اتباع فلنقتصر على هذا القدر
مصليا على خير البشر ولوة الكرم العلائق وعلى اله واصحابه العوائق
شرحت الكتاب عن اخره ورفعت الحجب وهبت العثر
عن اللبب على ان لهم المحصلين متعاندة وغرائبهم متعاهرة

ومصليا على رسوله وآله وقع الفراغ عن تحرير هذه الرسالة
المعتبرة عن السيد العبد الفقير احمد ابن سنان في يوم الاثنين
في وقت الضحى في شهر الشوال المعظم في سلك
شهور سنة مائة والواحد بلدة
قسطنطنية حماها الله تعالى
في كل آفة وبلية

cm 1 2 3 4 5 6 7 8 9 10 11 12 13 14 15 16 17 18
C M Y K
GREY SCALE 20 STEPS
R G B
0 1 2 3 4 5 6 7 8 9 10 11 12 13 14 15 16 17 18 19